تقييم القروض المقدمة الى فئــة الشباب في ايجاد فرص عمل وتعزيز تقديم الخدمات

حامد علي عبدالله*
وزارة التخطيط
ha.abdulla@hotmail.com

مريم مظفر حميد
وزارة التخطيط
mariamalshap@gmail.com

اسامة علي عبدالله
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مكتب وكيل الوزارة للشؤون العلمية
Osama.ece@gmail.com

احمد علي الملا
كلية مدينة العلم الجامعة
aljibouryahmed@yahoo.com

الخلاصة:

تعد ظاهرة الفقر في العراق احدى الظواهر المتفاقمة في السنوات الاخيرة بسبب الاوضاع الامنية والاقتصادية التي شهدها البلد وشهدت تعاظما وتاثيرا سلبيا كبيرا على الاوضاع المعيشية لفئة الفقراء مما ادى الى زيادة البطالة والمحرومية.

ولهذا وجب على الجهات المعنية وضع سياسات فاعلة لتدارك هذه الازمة وتخفيف نتائجها ومعالجة الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها تلك الفئات وبالاخص الفئات الاكثر هشاشة مثل النساء والاطفال وكبار السن. لذلك تم وضع سياسات اقتصادية وخطط عمل لتدارك هذه الازمة ومنها تبني سياسات منح القروض لتمويل انشاء مشاريع اقتصادية صغيرة وصغيرة جدا لغرض انشاء مشاريع تعمل على توفير فرص عمل من خلال انشاء صناديق اقراض شملت مختلف الفئات.

الكلمات المفتاحية: قروض، فئة الشباب، بطال، فرص عمل، خدمات .

Evaluation of Loans Submitted to the Youth in Creating Job Opportunities and Enhancing the Provision of Services

Hamid Ali Abdulla
Ministry of planning

Mariam Mudhafar Hameed
Ministry of planning

Osamah A.Abdullah
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Office of the Undersecretary for Scientific Affairs

Ahmed Ali Almulla
Madenat Alelem university

Abstract:

The current situation of poverty in Iraq is one of the most critical ones in recent years due to the security and economic conditions in the country, which witnessed an increase and a significant negative impact on the living conditions of the poor, which led to an increase in unemployment and disadvantage.

Therefore, the concerned authorities must put in place effective policies to deal with this crisis, mitigate its consequences, and address the difficult economic conditions experienced by these groups, especially the most vulnerable groups, such as women, children, and the elderly. Consequently, economic policies and action plans have been put in place to remedy this crisis, including the adoption of policies for granting loans to finance the establishment of small and tiny economic projects for the purpose of establishing projects that provide job opportunities through the establishment of loan funds that included various groups.

Key Words: Loans, Youth, Unemployment, Job Oppertunities, Services.

* الباحث الرئيسي : حامد علي عبدالله

1- إشكالية البحث:-

التحقق من مدى جدوى القروض المقدمة لشريحة الشباب والفئات الاخرى في توفير فرص عمل وقياس مدى واقعيتها وجدواها في قياس اثر وانعكاس هذه القروض في معالجة مشاكلهم وتقليل البطالة وانجاز مشاريع نافعة وبما يتوافق مع خطط التنمية الشاملة للاقتصاد العام.

2- الهدف من البحث:-

تقييم فائدة القروض المقدمة لتشغيل الشباب وأيجاد فرص عمل لتقليل نسب البطالة وقياس مدى فائدة تلك القروض لتحقيق الاهداف المرجوة منها وكذلك معرفة مدى استجابة وتقبل الناس بمختلف شرائحهم لفكرة مبدأ الحصول على تلك القروض لتأسيس مشاريع تشغيلية صغيرة ومتوسطة تسهم في تسهيل عملية تقديم الخدمات المقدمة من القطاع العام او المشاركة في تقديمها وكذلك الاليات المعتمدة في ادارة تلك القروض وتحديد نسب الفائدة لها.

3- فرضيـة البحـث:-

تنطلق الدراسة من واقع تشغيل الايدي العاملة في القطاع الخاص الذي اتسم بالضعف وزيادة عدد العاطلين عن العمل مع زيادة اعداد الخريجين بصورة كبيرة وعجز القطاع العام والحكومي عن امكانية احتوائهم وتوفير فرص عمل لائقة بسبب الانخفاض الحاد لاسعار النفط. فهناك عدة عوامل تؤثر في زيادة او تقليل البطالة ولكن مع توافر العناصر الايجابية في العراق وادراك الجهات المعنية لحجم هذه المشكلة واهميتها وضرورة وضع المعالجات لها للعمل على زيادة فرص العمل وتوفير الخدمات وزيادة النشاط التجاري والاقتصادي في العراق.

4- اهمـية البحث:-

تعد القروض المقدمة الى فئة الشباب احدى الوسائل المهمة والفاعلة في ايجاد فرص عمل بديلة لهم وتمويل مشاريعهم في القطاع الخاص على المستويين القريب والبعيد وكذلك في استيعاب فئات الفقراء من المهمشين والاكثر حرمانا ولغرض دمجهم اقتصاديا ضمن خطط التنمية مما يخفف الاعباء الملقاة على عاتق القطاع الحكومـي.

5- منهجـية البحث:-

اعتمدت الدراسة على التحليل الاستقرائي للبيانات المتاحة عن واقع القروض المقدمة للشباب والتي تم اعتمادها في الفترات السابقة وكذلك التطرق الى بعض التجارب الدولية وقياس مدى تطابقها مع التجربة المحلية والاستفادة من الدروس واستخلاص النتائج منها.

6- هيـكلية البحث:-

تناولت الدراسة مفاهيم عامة عن القروض واهميتها واصنافها وكذلك واقع صناديق الاقراض وآليات منح القروض في العراق وكذلك تم تناول بعض التجارب الدولية وايضا اهم المشاكل التي تعترض التنفيذ الامثل لتلك المبادرة وسبل معالجتها دوليا ومحليا وتمت جدولتها كالاتي:-

- مقدمة البحث.
- الفصل الاول (مفهوم وتعريف القروض).
- الفصل الثانـي واقع القروض في العراق وبرامج وآليات منحها والفئات المشمولة.
- تناول الفصل الثالث تجارب بعض الدول في هذا المجال وقياس مدى نجاحها وفوائدها.

وفي الخاتمـة تناول البحث اهم النتائج المستخلصة عن هذه الدراسة والتوصيات التي تم التوصل اليها.

الفـصـل الاول - مفـهـوم القـــروض

يعد الشباب ركيزة المجتمع الاساسية والتي يتم من خلالها الاتجاه نحو التغيير المنشود للاصلاح وكذلك تحديد اهداف هذا التغيير لانه غالبا ما يكون الشباب هم الفئة المستهدفة من التغيير. ومع الاخذ بنظر الاعتبار ان غالبية سكان العالم الان هم من فئة الشباب (حسب تقرير البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP لعام 2014). حيث يجب ان تتوائم عملية وضع تلك الخطط الخاصة بالشباب مع خطط التنمية الوطنية والاقليمية والعالمية و وفق آلية التنمية المستدامة وتضمين خطط التنمية الوطنية بالاهداف والممكنات التي يمكن من خلالها دعم وتمكين الشباب لتحقيق اهداف الخطط التنموية لبلدانهم فيما يتعلق بقطاع الشباب وخصوصا فيما يتعلق بمعالجة البطالة وتحديد اسبابها وتوفير بيئة العمل اللائقة والمناسبة لتطلعاتهم وامكانياتهم.

تعتبر القروض احد أهم أوجه استثمار الموارد للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية فهي تمثل الجانب الاكبر

من قيمة الاصول العائدة لها، كما تمثل العائدات المتولدة من عملية الاقراض للافراد والمؤسسات الجانب الاكبر من الإيرادات.

اولا : مفهوم القروض

تعد القروض احد اهم مصادر التمويل العاجل للمشاريع الصغيرة او المتوسطة بالنسبة للاشخاص او اصحاب الاعمال التجارية الذين يرومون البدأ بتلك الاعمال او المشاريع .

ثانيـا: تعريـف القروض وأنواعها

القرض في **اللغةً** هو تسليم ملكية الشيء للغير على سبيل الدين او الوديعة مع نية استعادة المال بعد فترة محدودة معلومة متفق عليها بفائدة او بدون فائدة، اما من حيث **المفهوم الاقتصادي** فهو

عبارة عن اتّفاقٍ مكتوبٍ بين مجموعةٍ من الأطراف، ويشمل نقل ملكيّة شي ما كأن يكون مبلغ مالي من الطرف الأوّل إلى الطّرف الثاني، مقابلَ الالتزام بتسديده أثناء فترةٍ زمنيّةٍ متّفق عليها[2].

اما أنـواع القـروض حسب مؤسسة (Study الامريكية) **(القروض الشخصية، السلف النقدية، القروض الدراسية، قروض الرهن العقاري، قروض المشاريع الصغيرة).**

الفصـل الثـاني – القروض في العراق

تعد القروض احدى الوسائل والاليـات المهمة في توفير فرص عمل لشريحة الشباب في معظم بلدان العالم من خلال توفير القروض الخاصة اما عن طريق المؤسسة الرسمية للبلد او عن طريق المصارف العامة او الخاصة لتمكينهم من افتتاح مشاريعهم الخاصة. ان التقاء اهداف التنمية المحلية مع الاهداف الفردية للمعنيين هو احد اهم مقاربات التنمية الوطنية اذ تعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة كونها تنعش اقتصاد المواطن والدولة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الشامل للفرد والمجتمع وتقليل نسب الفقر والمحرومية. ان احد اهم اساسيات ومبادئ واهداف التنمية المستدامة هو الوصول الى حالة الرضا التام للمواطن عن جودة ونوعية الخدمات المقدمة وسهولة الحصول عليها وبالتوقيتات المطلوبة والمحددة لها. واذ بفقدان احد عوامل جودة الخدمة (نوعية الخدمة المقدمة، سهولة الحصول عليها، الوقت المحدد للحصول عليها) تفقد تلك الخدمة المقدمة اهميتها بل وقد لا تحقق الهدف المراد الوصول اليه.

ان تجربة منح وتقديم القروض في العراق ليست تجربة جديدة، فبحسب موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يتبين ان اعتماد آلية التمويل لانشاء المشاريع لتقليل البطالة وخلق فرص عمل منذ العام 1995 ، حيث تم ايجاد هذا البرنامج وبالتنسيق مع منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP) ولغاية عام 2004 وتعد هذه من اهم البرامج التي نفذتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للقروض الصغيرة والصغيرة جدا اذ تتنوع البرامج حسب رأس المال والفئة المشمولة والقطاع كذلك وكالاتي:-

اولا / برنامج التأهيل المجتمعي :-

أنبثقت فكرة التاهيل المجتمعي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ومنظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وللفترة من سنة (1995 – 2004) علما ان بداية استلام قروض برنامج التاهيل المجتمعي كان سنة 1997 وتم تحويلة بعد انسحاب المنظمة وتوقف العمل للفترة من سنة 2004-2007 كبرنامج وطني حيث تم نقل شعبة التأهيل المجتمعي في دائرة التدريب والتشغيل.

الفئات المشمولة :-

(المعوقون، النساء المعيلات لاسرهن (الارملة والمطلقة) من غير المشمولات بمنحة شبكة الحماية الاجتماعية، الاحداث المطلق سراحهم ، النساء الايزيديات).

مـقدار المـبالغ الممـنوحة :- يتراوح المبلغ الممنوح بين (مئة الف الى ثلاثة ملايين دينار) دينـار وحسب طبيعة وحجم المشروع.

اهداف البرنامج :- الاعتناء بالفئات المهمشة التي تعاني من الاهمال وقلة فرص العمل (المعوقين والنساء المعيلات ودمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بتوفير فرص عمل لهم).

التسـديد:- يكون تسديد المبلغ خلال ثلاث سنوات وباقساط شهرية ويمنح المقترض فترة سماح سته اشهر

علما ان راس مال برنامج التاهيل المجتمعي لا يتجاوز نصف مليار دينار عراقي.

- بلغ العدد الكلي للمستفيدين من القروض في هذا البرنامج 1260 لغاية 6/30/ 2017 وهم ممن انطبقت عليهم شروط الاقراض ومسجلين لدى شبكة الحماية الاجتماعية.

ثانيا / برنامج القروض الصغيرة للفترة من سنة 2007 ولغاية 2009 :-

تم فتح التقديم للحصول على قروض ميسرة منتصف سنة 2007 شهر حزيران وكانت الفئات المشمولة في بداية البرنامج (العاطلين, الخريجين الذين انقطعت عنهم اعانه شبكة الحماية, اصحاب المحال المتضررة, المهجرين العائدين الى محل سكناهم). وأضيف لهم فيما بعد سنه 2008 (العوائل المتضررة من جراء الاعمال الارهابية ممن فقدوا معيلا لهم والمعاقين والارامل والمطلقات).

عدد فرص العمل :-

ان كل مقترض قام بتشغيل ما لايقل عن اثنين من العاطلين عن العمل وبلغ مجموع فرص العمل الاجمالي (219969) فرصة عمل.

ثالثا/ برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر:-

تم تنفيذ الستراتيجية خلال الفترة من سنة 2012 واستمرت الى نهاية سنة 2016، من قبل وزارة التخطيط، في بداية البرنامج سنة 2012 تم شمول 7 محافظات الاكثر فقرا (مثنى/ بابل/ كربلاء/ ديالى/ واسط/ صلاح الدين/ الديوانية) حسب احصائيات نسب الفقر المسجلة رسميا في وزارة التخطيط واهم الفئات المشمولة بهذا البرنامج هم :

1. عاطلون عن العمل المسجلون ومن غير الشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية.
2. المعاقون و نسبة عوقهم 50% فصاعدا والمهجرون العائدون الى محل سكناهم.
3. الأرامل و المطلقات المعيلات لأسرهم والمتضررون من العمليات الأرهابية.
4. معيلو الأسر غير المستقرة و الذين يعيشون في مناطق الطمر الصحي والمتسولون.

حيث بلغ العدد الكلي للمستفيدين من القروض في هذا البرنامج (11063) مستفيد لغاية 2016/12/31 وتم توزيع المبالغ المخصصة بعد اطلاقها من وزارة المالية وحسب نسب الفقر سنويا وللفئات المشمولة.

ضـوابط الاقـراض :-

- تستحق الاسرة فرصة واحدة من الاقراض وتعتمد البطاقة التموينية لتحديد الاسرة الواحدة.
- يدير طالب القرض مشروعة بنفسه حصرا.
- لا يقل عمر طالب القرض عن (18) سنة ولايزيد (55) سنة.
- لا يحق للمقترض تغير طبيعة نشاط المشروع او مكانه الا بموافقة اللجنة الدائمية العليا.
- مبلغ القرض لا يقل عن خمسة ملايين ولايزيد عن عشرة ملايين واستنادا الى تقرير لجنة الجدوى الاقتصادية.
- لا يحق لمن استفاد من أي مشروع سابق أو من القرض الحكومية الحصول على القرض.
- يجب شمول العمال العاملين في المشروع بالضمان الاجتماعي.
- لا يحق للطلبة المستمرين في الدراسة الصباحية التقديم للحصول على القرض.
- تلتزم المشاريع الصناعية بضوابط وتعليمات وزارة الصحة ووزارة البيئه.
- لا يمنح القرض للمراة المتزوجة الباحثة عن العمل المسجلة في قاعدة بيانات ان كان لزوجها دخل ثابت.
- مشاريع تسمين المواشي ورعايتها غير مشمولة بهذا البرنامج.
- لا يمنح القرض لغرض شراء سيارات.
- يشترك طالب القرض من المتسولين والساكنين في مناطق الطمر الصحي في الدورات التدريبية التي تقيمها دائرة التدريب المهني قبل منحة القرض.
- يمنح المقترض فترة سماح لمدة سنة من استلامه للقرض ويتم التسديد خلال ثماني سنوات.
- يمنح القرض على دفعة واحدة باستثناء فئتي المتسولين والعوائل غير المستقرة (التي تسكن في مناطق الطمر الصحي) يمنح بدفعتين على ان

يقدم المقترض طلبا بعد مرور شهر من تاريخ استلام الدفعة الاولى.

رابعا/ برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل:-

أقر هذا البرنامج حسب قانون رقم 10 لسنه 2012 ونشر في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) في العدد 4231 في 2012/2/27 وكان الغرض منه ايجاد فرص عمل جديدة للشباب وامتصاص البطالة والتخفيف من معدلات الفقر وحسب الاحصائيات والبيانات المسجلة لدى الادارة التنفيذية لستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط والمؤشرات المعتمدة لديهم. ويعد هذا البرنامج هو الاكبر والاكثر اهمية من بين البرامج التي شملت تقديم قروض للمحتاجين بين جميع الفئات المشمولة بتلك البرامج.

أهداف إصدار هذا القانون :

ورد في المادة -5- من القانون رقم 10 لسنه 2012 ما يلي :-

- تأمين فرص عمل جديدة وتقليص البطالة .
- تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين بأحكام هذا القانون وخصوصآ في المناطق الأكثر فقرآ .
- إعادة تدريب الباحثين عن العمل لتتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل وإدخالهم في برامج ذات صلة بالعمل والتكييف مع ظروف العمل المحيطة.
- زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني .
- مراقبة واقع سوق العمل وتحولاتة لتتعامل مع المتغيرات الخاصة بنسب البطالة .
- مساعدة أصحاب المشاريع من الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون للحصول على التراخيص الرسمية في تشجيع مشاريعهم .
- تشجيع إقامة حاضنات في إسناد إنشاء المشاريع .
- إتباع إجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشروع .
- استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد أساسا على المعرفة والمهارة .

وقد وضع السقف الأعلى للقرض (20) مليون دينار عراقي كما اعفى المستفيدون من القروض من جميع أنواع الرسوم والضرائب وبلغ المجموع الكلي (32044) مشروع.

واهم المشاريع التي تم تنفيذها ضمن هذا البرنامج (الخدمات الصناعية، ابتكار الاعمال، الشابة الماهرة، مشروع تطوير الاهوار، مشروع شط العرب، الاسر المنتجة) حيث تنوعت بين انشاء واستحداث مشاريع جديدة او اعادة تاهيل القديم او ما تعرض لاضرار منها لمختلف الاسباب وقد اختلفت نتائج تنفيذ هذه المشاريع ومدى الاستفادة منها حسب الظروف التي المت بالمشروع اثناء مرحلة تنفيذه. حيث ان قيام وزارة العمل بمتابعة تنفيذ هذه المشاريع لضمان نجاحها وبالتالي قدرة المستفيدين منها على تسديد ما بذمتهم من مبالغ القرض يحتم بل ويوجب على المستفيدين منها العمل بجد لتحقيق الاهداف المرجوة منها.

اذ شمل التقديم الالكتروني لتلك القروض عموم محافظات العراق وعن طريق الموقع الخاص بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولمختلف القطاعات والاعمار ولكلا الجنسين وحسب ما مبين في الجدول الاتـي:-

جدول (1) : التقديم الالكتروني لتلك القروض عموم محافظات العراق وعن طريق الموقع الخاص بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولمختلف القطاعات والاعمار ولكلا الجنسين

المحافظات	صناعي		زراعي		تجاري		خدمي		اخرى		المجموع
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
انبار	84	0	28	0	737	8	127	12	1	0	997

بابل	85	2	116	2	1634	54	164	22	0	0	2079
بصرة	150	12	9	0	1309	59	512	51	0	0	2102
بغداد	1011	71	25	2	5099	589	1117	193	3	2	8112
ديالى	441	6	8	0	1073	14	391	14	0	1	1948
ديوانية	310	10	34	0	2503	33	287	13	1	0	3191
ذي قار	147	15	40	0	2380	34	569	30	1	0	3216
صلاح الدين	77	20	158	6	803	140	127	41	3	0	1375
كربلاء	120	2	5	0	1214	21	149	16	0	0	1527
كركوك	120	2	26	0	1309	25	98	22	0	0	1602
مثنى	316	11	274	0	2004	20	226	18	0	0	2869
ميسان	160	2	1	0	1523	77	272	25	2	0	2062

الخلاصة في تقييم تجربة القروض في العراق:-

وبعدما تم ادراجه وبيانه في الجدول السابق وسرد انواع القروض المتاحة والممنوحة في العراق والهدف منها وكذلك آليات منح القروض والفئات المشمولة ينبغي القول ان تجربة منح القروض في العراق تعد من التجارب الرائدة والهامة بل والاساسية ايضاً في معالجة وتقليل البطالة وكذلك توفير فرص العمل اللائق وتشجيع الاقتصاد وخصوصاً في مجال القطاع الخاص وتقليل الضغط على القطاع الحكومي وتوفير بدائل ناجعة وناجحة كبديل عن القطاع العام والتوظيف الحكومي.

ان ادراك الجهات المعنية لاهمية هذه المبادرة وتشجيع هذا الجانب الاقتصادي في الاستثمار الامثل للموارد البشرية وكذلك الاقتصادية ياتي متناغماً ومتماشياً مع خطة التنمية الوطنية الخمسية وايضا مع اهداف التنمية المستدامة 2030 من حيث تمكين الشباب والمرأة من خلال توفير فرص العمل اللائق ومنحهم الفرص المناسبة لاستثمار المجهود البشري والاقتصادي الذي من الممكن توفيره واستغلاله لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في البلد.

ويعد هذا النوع من البرامج المهمة ذات الاولوية والتي ساهمت بشكل فاعل بتقليل نسب البطالة وزيادة فرص العمل وتشجيع فئة الشباب للتوجه نحو القطاع الخاص لانشاء مشاريع تساهم في دعم الاقتصاد وتقليل الضغط الحاصل على القطاع الحكومي وكذلك تنويع مصادر الدخل بالنسبة للبلد. اذ وبحسب الجدول السابق فيمكن القول انه قد بلغ فرص العمل فقط عن طريق ستراتيجية التخفيف من الفقر بواقع (36951) مشروع عمل وحسب سياسات منح القروض في وزارة العمل فانه يجب على الاقل توظيف شخصين اثنين في كل مشروع ممول من قرض اي خلق فرصتي عمل. وعليه فقد ساهم هذا البرنامج وغيره في توفير فرص عمل حقيقية وفاعلة

وحسب معايير النسب السكانية للمحافظات ونسب المحرومية والفقر لمختلف المحافظات في العراق.

لذلك فهي تعد تجربة رائعة وفريدة كان لها اثر كبير في توفير فرص عمل ودعم العوائل التي تعاني من شحة في الموارد بسبب فقدان معيل او ظرف خارجي طارئ ادى الى زيادة معانات تلك العوائل.

الفصل الثالث – تجارب دولية في مجال انشاء المشاريع عن طريق القروض

تعد آلية تقديم القروض لانشاء واستحداث مشاريع تنموية لتشغيل الشباب وايجاد فرص عمل مناسبة من اهم الاليات والوسائل التي تعمل على انعاش الواقع الاقتصادي وسد الاحتياجات وتوفير الخدمات للفئات المحتاجة لتلك الفرص وتقليل البطالة. حيث قامت العديد من البلدان بالاستعانة بهذه التجربة وتنفيذها ونجح بعضها بينما لم ينجح البعض الاخر لاسباب ادارية او فنية او غيرها. علما ان الدول التي قامت بتنفيذ تلك التجارب يلاحظ انها تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي مما منحهم امتياز اضافي لانجاح تلك التجارب وايجاد الاليات الفاعلة لها.

حيث سنتناول في هذا الفصل تجارب عدد من الدول التي قامت بتنفيذ ذلك بصورة ملخصة وسنتناول التجربة المصرية ايضا كتجربة اقليمية كونها تشابه الواقع العراقي.

اولا: التجربة الكندية :-

ادركت الحكومة الكندية وبوقت مبكر أن المشروعات الصغيرة هي أكبر قطاع لخلق فرصة عمل في الدولة (حوالى 80% من اجمالي فرص العمل) فابتكرت عددا من الهياكل والاليات للعمل وبرامج المساعدات المالية والفنية لمساندتها فيما تقوم به من أنشطة لتضمن نموا صحيحا لمنظماتها حتى تساهم في زيادة الثروة العامة للدولة وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة.

وقد اختارت الية عمل لتنفيذ هذه السياسة تحت مسمى الإدارة العامة للعمليات الإقليمية وخدمات الآعمال والتجارب والتعاونيات يرأسها مساعد وزير وتتحدد مسئوليتها فيما يلي :

- تزويد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمساعدات الفنية والمالية.
- تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين في منطقة واحدة لمساندتهم في مرحلة بدء المشروعات ومساعدتهم في عمليات توسيع وتنمية المنشآت القائمة .
- تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات ومتطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم بطريقة أفضل لتخطيط استراتيجيتهم وحل مشاكلهم في ضوء المعلومات السابقة .
- ومن أهم أنشطة الادارية لتلك المشاريع مايلي :-
- تعريف مجتمع الأعمال والشركاء بالمنظمات الحكومية والبرامج التي تعمل على تحقيق أهدافها كما في مساعدة المنشآت الصغيرة لدعم مقوماتها الفنية وتعريفها بفرص التمويل.
- مساعدة اصحاب المشاريع الجديدة على بدء مشروعاتهم مع تبسيط الاجراءات الحكومية.
- القيام بتنسيق بين مطالب مجتمعات الأعمال والحكومة.

ثـانيـا : التجـربة اليابـانيـة :-

حققت التجربة اليابانية تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية الستينات حتى اصبحت قوة اقتصادية تنافس صادراتها وإنتاجها كثير من الدول الكبرى وذلك على الرغم من أن اليابان لا تتمتع بمواد اولية أو ثروة معدنية تذكر. وتعتمد في انتاجها على استيراد أغلب مواردها الاولية. ولعل الاساس في نجاح اليابان صناعيا واقتصاديا بدرجه الاولى هو التكامل المتجانس بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ودعم رجال الاعمال بتسهيل حصولهم على قروض بشروط ميسرة وبإنشاء البنية الاساسية من المرافق والسكك الحديدية للمشروعات التي كانت ترى الدولة اهمية في سرعة إنشائها. وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة ثابته لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح هذا المنشات ذات قدرة تنافسية عالية. وقد تمثلت هذه بالاتي:-

- إصدار قانون للمنشات الصغيرة والمتوسطة وقانون أخر للجمعيات التعاونية .
- التشخيص العملي لمشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الإرشاد الفنى لها.
- إنشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- إنشاء مركز للإعلام القومى للمنشات الصغيرة والمتوسطة.

- إصدار قانون بشأن تحسين ادارة التوظيف الهادفة الى توفير القوى العاملة.
- إصدار قانون بشان الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي.

ثالثا : التجربة الايطالية:-

تعد التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة. فالاقتصاد الايطالي الذي يعد من أهم وأقوى الاقتصاديات العالمية يعتمد في الاساس على الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التى استطاعت أن تصبح من كبرى الشركات المصدرة عالميا للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصه في مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية والمنتجات ايضا وغيرها. ويعكس عدد المشروعات الصغيرة في ايطاليا والذي يبلغ نحو 750 الف مشروع، يعمل بكل منها أقل من 10عمال، سيطرت تلك المشروعات على البنية الانتاجية للاقتصاد الايطالي. وتقوم العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في الاقتصاد الايطالي بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة فعلى سبيل المثال تقوم وزارة المالية في ايطاليا بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الانتاجية وتقوم وزارة البحث العلمى بدعم مشاريع الابحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج وتقوم وزارة التجارة الخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصه بالتصدير.

رابعا: التجربة المصرية:-

عملت الحكومة المصرية خلال العقود المنصرمة على توفيرفرص عمل مناسبة تعمل على تنمية الاقتصاد المصري عبر مختلف الاليات والسياسات الاقتصادية لموائمة واحتواء النمو السكاني المضطرد للشعب المصري. حيث عملت على جلب مختلف انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية لغرض دعم وتنشيط الاقتصاد المصري وايجاد وتوفير فرص عمل للشباب المصري سواءا كانوا من خرجي الجامعات وحملة الشهادات او من غيرهم واحتواء الهبة الديموغرافية. فقد عملت الحكومة المصرية بجميع جوانبها الاداري والتشريعي والقانوني لتنظيم هذا الجانب وضمان انجاح التجربة.

- **التحديات من المنظور الاقتصادي للمشاريع لممولة من القروض**

بجانب السلبيات التي رصدها أصحاب المشروعات الصغيرة فمن المنظور الاقتصادي الكلى يلاحظ أن المشروع الصغير مازال يفتقر الى العديد من المقومات التى تجعلة قادرا على المنافسة سواء في السوق المحلية أو السوق الاجنبية. ويرجع ذلك الى ضعف إمكانيات المشروع الصغير وتواضع الفنون الإنتاجية المستخدمة وقصور الخدمات التكنولوجية المقدمه له. من ناحية أخرى فما زال دور المشروعات الصغيرة في التصدير محدود للغاية. حيث لا تتجاوز نسبة صادراته من المنتجات الصناعية 3% من اجمالي الصادرات المصرية , بينما تتراوح هذا النسبة في بعض الدول النامية مثل كوريا وتايوان والهند والصين ما بين 35% – 50% من اجمالى صادراتهم الصناعية. و قد أوضح تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2005 الى أن المشروعات الصغيرة لم تتمكن حتى الان من توفير فرص عمل كافية أو تحسين ظروف العمل أو زيادة الإنتاجية أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها للأسباب عديدة أهما:

- **فشل السوق:** مازال الوصول الى الخدمات المالية صعبا نظرا للشروط القانونية.
- **العوائق المؤسسية:** نظرا لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة , فان أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم.
- **العوائق الفنية:** ضآلة الدعم الفني والتقني خصوصا لمن لا يملكون خبرة في عمل السوق.
- **العوائق التعليمية:** بالرغم من ارتفاع مستوى التعليم إلا انها لا تمد أصحاب الاعمال الواعدين بالمهارات الادارية والفنية اللازمة.
- **العوائق الثقافية:** مازالت المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع المصري تصور الوظيفه الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي.

الاستنتاجات:

1- تسهم صناديق الاقراض في توفير الخدمات المالية والاستشارية لانشاء المشاريع الصغيرة.
2- اهمية صناديق الاقراض لانها تسهم بتشجيع العمل في القطاع الخاص.

3- هناك سوء توزيع للقروض على القطاعات المختلفة حيث تبين استحواذ القطاع التجاري على النسبة العظمى من القروض.

4- اهمية منح القروض في توفير فرص عمل لمعظم الفئات التي تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية من خلال نجاحها توفير اكثر من 200 الف فرصة عمل.

5- عدم وجود اي دور يذكر لمنظمات المجتمع المدني في هذه الالية المهمة ولا نشاطات داعمة لدور تشجيع القروض والاستثمار للشرائح المختلفة للمجتمع.

6- عدم مراعاة مساواة توزيع القروض بين الجنسين ولو بنسبتها الادنى حيث كانت نسبة استحواذ الرجال على القروض بنسبة تصل ال 95% وهذا يبين ضعف مشاركة المرأة في مجال ادارة وتأدية الاعمال التجارية في القطاع الخاص.

7- اهمية التجربة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ضخ الاموال وتقليل البطالة كونها اكدت ان تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية ممكنة عن طريق المشاريع الصغيرة ايضاً.

التوصيـــات:

1- معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ادت زيادة نسب الفقر و وضع الخطط الفاعلة ذات البعد الستراتيجي والتنموي لذلك وشمول شريحة النساء ببرامج اقراض خاصة.

2- العمل على ايجاد الية معينة تعمل على تذليل العقبات امام التنفيذ الامثل للمشاريع الممولة عن طريق قروض التشغيل وتقيم الدعم الفني لتحقيق ذلك.

3- تفعيل نشاط الدور المجتمعي من خلال منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه والتنسيق معها في مجال توفير فرص العمل وخصوصا فيما يتعلق بشريحة الشباب والمرأة.

4- ايجاد الاطار القانوني المناسب والتشريعات التي تخدم وتدعم عملية الاقراض.

5- الموائمة بين مخرجات مشاريع التمويل من القروض مع مخرجات خطط التنمية الوطنية ومخرجات خطة التنمية المستدامة 2030 لتحقيق التنمية الشاملة واعتماد التنويع في القطاعات المشمولة بالقروض و دعم دور المصارف الاهلية.

6- وضع خطط ورؤيا واضحة لتطبيق هذه التجربة وانجاحها وبمشاركة جميع المعنيين من حكومات اتحادية ومحلية وكذلك مصارف ومؤسسات مالية واشراك مؤسسات وهياكل ادارية في متابعة تنفيذ المشاريع الممولة عن طريق القروض.

المصادر:

[1] جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية- مجلة قضايا سياسية- ا.م.د. وصال نجيب العزاوي 2011.

[2] https://dspace.univ-

[3] ouargla.dz/jspui/bitstream/123456 789/5397/11/chapitre1.pdf الاسس النظرية والتطبيقية للقروض والاستثمار.

[4] التحولات والتغيرات في الوطن العربي- الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي- أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الاردنية للعلوم السياسية بعنوان التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي الذي انعقد بتاريخ 10-11/6/ 2013، في قاعة المؤتمرات في جامعة العلوم التطبيقية/عمان. تحرير: أ.د نظام بركات، د.خالد شنيكات

[5] مجلة قضايا سياسية- ا.م.د. وصال نجيب العزاوي 2011- جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية.

[6] https://dspace.univ-
ouargla.dz/jspui/bitstream/123456 789/5397/11/chapitre1.pdf. الاسس النظرية والتطبيقية للقروض والاستثمار.

[7] التحولات والتغيرات في الوطن العربي- الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي- أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الاردنية للعلوم السياسية بعنوان التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي الذي انعقد بتاريخ 10-11/6/ 2013، في قاعة المؤتمرات في جامعة العلوم

التطبيقية/عمان. تحرير: أ.د نظام بركات، د.خالد شنيكات

[8] طلعت اسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري الرئيس العليا 1998.

[9] طالب حبيبة مونية ، بو حميدي لامية : مخاطر القروض البنكية DEUA 2002/2003 ص37.

[10] الموقع الرسمي للبرنامج الانمائي للامم المتحد في العراق :UNDP http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/ourwork/overview.html

[11] مؤسسة الشام للمشاريع والاقراض. http://alshamfoundation.com/projects/project?projId=69

[12] الموقع الرسمي للامم المتحدة http://www.un.org/ar/sections/resources/students/index.html

[13] مشاريع اقتصادية. الخصخصة ومخرجاتها التنموية http://www.nextsteps.org/nextsteps/index.php?option=com_content&view=article&id=731

[14] الاتحاد الاوربي و وسائل التنمية http://www.eib.europa.eu/projects/priorities/investing-for-youth/index.htm

[15] B- http://www.eib.europa.eu/projects/regions/ala/index.htm

[16] http://www.nber.org/chapters/c5750.pdf ((Definition of a Term Loan)) pdf 5/4/2017

[17] https://www.raiffeisen.hu/web/fwr-en/overview/-/asset_publisher// مؤسسة فريدريك للتمويل –النمسا.

[18] http://www.lending-for-europe.eu/fileadmin/CM/public/training/Antwerp/long_term_loans_definition__process.pdf ((LONG TERM LOANS Freda Matassa)) 5/4/2017

[19] http://mawdoo3.com انواع القروض.

[20] http://www.mostajad.com/2012/10/loans.html تعريف القروض حسب المفاهيم.

[21] http://mawdoo3.com موقع موضوع – اهداف القروض وآلياتها

[22] http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm صندوق النقد الدولي.

[23] http://extension.sudanagri.net/posts/533935 موقع المؤسسة الافريقية للاقراض والتنمية.

[24] UNDP: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/ourwork/overview.html

[25] http://mawdoo3.com انواع القروض.

[26] http://www.mostajad.com/2012/10/loans.html تعريف القروض حسب المفاهيم.

[27] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B1%D8%B6 تعريف ومفاهيم القروض

[28] http://study.com/academy/lesson/what-is-a-loan-definition-types-advantages-disadvantages.html

[29] http://extension.sudanagri.net/posts/533935 موقع المؤسسة الافريقية للاقراض والتنمية.

[30] http://www.iraqicp.com/index.php/sections/news/53061-30-2016 المدى بريس- العراق

[31] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888 موقع اعمال الاقتصاد العربي

[32] https://www.arageek.com/2013/09/04/5-very-clever-ways-to-fund-a-business.html آراجيك

[33] http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B6 موقع الموضوع العربي، القروض في الاسلام.